

حلول كاذبة وتكلبات معيبة.. خبراء يشككون بخطط السعودية لاحتياز الكربون

شكل خبراء في مجال الطاقة بخطط السعودية المعلنة بشأن خفض الانبعاثات عبر احتياز الكربون، ووصفوها بـ "الكاذبة"، مشيرين إلى أن "المملكة تستخدم منذ عدة سنوات تكتيكات مصممة لإحباط المفاوضات المتعلقة بالتغيير المناخي مع التركيز على تقنيات احتياز الكربون التي تخاطر بتأخير عملية الاستغناء عن الوقود الأحفوري".

جاء ذلك في تقرير نقلت فيه صحيفة "الجارديان" عن خبراء، بينهم المديرة التنفيذية لمنظمة "جرين بيس" بمنطقة الشرق الأوسط "غوى النكت"، والتي قالت إن "كل ما تم عرضه هو أوهام وحلول خاطئة، ومضيعة للوقت والمال".

وأضاف: "نحن ندرك الصعوبات التي يواجهها اقتصاد كان يعتمد بشكل مفرط على النفط لعقود من الزمن في التخلص من ما يعتبره عصرًا ذهبياً".

وجاء تشكيك "غوى" وغيره من الخبراء بعدما أعلنت السعودية، التي تعد ثالثي أكبر منتج للنفط في العالم وتمثل ما يقرب من 15% من الإنتاج العالمي، عن خطط في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في مصر لعام 2020 وصفته بـ "الاقتصاد الدائري للكربون"، بالشراكة مع شركة النفط الوطنية "أرامكو".

وتتضمن الخطة بشكل أساسي بناء أكبر مركز لاحتياز الكربون وتخزينه في العالم، تديره شركة أرامكو، في منطقة الجبيل الشرقية بالمملكة.

وفي السياق، قال وزير الطاقة السعودي، الأمير "عبدالعزيز بن سلمان"، إن المركز سيبدأ العمل في عام 2027، حيث يقوم في البداية باستخراج وتخزين 9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وترتفع الكمية لحوالي 44 مليون طن بحلول عام 2035.

وتدعى السعودية أنها تبني الوصول إلى هدفها المتمثل في صافي الانبعاثات صفريّة بحلول عام 2060، على الرغم من اعتمادها على احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه.

لكن "الجارديان" أوردت أن المراقبين القدماء لكتيكات السعودية في المحادثات حول تغيير المناخ يرون أن تحول المملكة إلى تعزيز احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه يأتي بعد سنوات من محاولات عرقلة المفاوضات المتعلقة بجهود مكافحة التغير المناخي.

ويخشى بعض المراقبين، بحسب الصحيفة، من أن توفر هذه التقنية وسيلة لشركات الوقود الأحفوري لمواصلة التلوث، في حين شك آخرون في جدو احتجاز الكربون وتخزينه والتكلفة طويلة الأجل التي تقتربها السعودية ودول أخرى.

وفي هذا الإطار، نقلت "الجارديان" عن مفاوض سابق بشأن قضايا المناخ، ومراقب حالي للمجتمع المدني (لم تسمه) أن لديه عقد من الخبرة في التعامل مع المسؤولين السعوديين، مشيراً إلى أنهم يتبعون تكتيكيين رئيسيين لإعاقة الإجراءات الخاصة بمكافحة تغيير المناخ عبر منظومة الأمم المتحدة، التي تتيح لدولة واحدة أن تتعذر على المفاوضات وتعطلها أو توقفها.

وأوضح المفاوض السابق أن السعوديين "إما أن يدفعوا باتجاه عدم إدراج بنود مهمة على جدول الأعمال، أو باتجاه شطبها من الجدول كلياً"، مضيفاً: "لطالما استخدموا عذرًا إجرائيًا لعدم وضع الأهداف الخاصة بخفض درجة الحرارة على الطاولة، قائلاً إنه ليس جزءًا من جدول الأعمال".

وأكّد أن المسؤولين السعوديين تعمدوا تشويه التقارير الدولية المعنية بتغيير المناخ، بزعم أنها "تقارير مسيسة"، مضيفاً: " كانوا كلما اقتربنا من إجماع حول قضية ما يثيرون أمراً يدمر كل الجهود التي تم بذلها، ويفعلون ذلك في اللحظة الأخيرة أو عبر بلدان أخرى (حليف لهم)".

وأقرت "النكت" باستخدام المفووضين السعوديين هكذا تكتيك في مؤتمر المناخ الأخير بشرم الشيخ، قائلة: "لقد بذل المفاوضون السعوديون الكثير من الطاقة والجهد لمنع أي ذكر لحد الاحترار (1.5 درجة مئوية) أو التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. وهذا يتفق مع نمطهم التاريخي المتمثل في عرقلة أي نتيجة طموحة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بخفض الانبعاثات".

يأتي ذلك فيما نوهت الصحيفة البريطانية إلى شكوك علمية بشأن جدو عملية احتجاز الكربون، واعتبار

بعض العلماء لها "تقنية مثيرة للجدل لا يمكن أن توفر الحل الوحيد لأزمة المناخ".

وكان وزير الطاقة السعودي قد قال، الأسبوع الماضي، في كلمة على هامش مؤتمر المناخ في مصر، إن العالم كان يأمل في أن "يُمثل بالسعودية" باعتبارها أكبر مصدر للنفط، وتحدث عن جهود المملكة في إنتاج الطاقة النظيفة وخفض انبعاثاتها من الكربون، مشيرا إلى أن المملكة ستراقب أداء البلدان الأخرى.

وأضاف: "سنسائل (دول) العالم بما تقدمه؛ لأننا نريد من الآخرين مضاهاتنا وتوجيه أموالهم لدعم القضايا التي يتشددون بها".

وأشار إلى أن "أرامكو لديها أقل مستوى من انبعاثات غاز الميثان بكل المعايير"، مؤكدا أن السعودية تمضي أيضا على مسار تحقيق الحياد الكربوني (صفرية الانبعاثات) بحلول 2060 وربما قبل ذلك.

المصدر | الجارديان - ترجمة وتحرير: الخليج الجديد